ولو سميت بالباء من كلمة الباء فيها ساكنة لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحركة فأما التسمية بالحرف الواحد الساكن من غير كلمة فإنك تزيد في أوله همزة الوصل للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرك هاء السكت في آخره للوقف عليه فإذا سميت بقيت همزة الوصل على حالها[1].

وكان المبرد يقول يلزمه أن تقطع الألف في الوصل وإلا نقض جميع قوله في أول الباب.

وقال الأستاذ أبو بكر قطع الألف هنا الزم منه في اضرب لأن ألف الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها، وكله فاسد بما ذكرنا ولا فرق بين التسمية به وبين التسمية بابن ولو سميت بالباء الساكنة لاجتلبت إليها همزة الوصل فيلزم بقاؤها على حالها لأنك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فعلاً إلى اسم فلا وجه لقطعها.

وكان الأستاذ أبو بكر قد رجع عن هذا المذهب ورأى أن الصواب بقاؤها على حالها لأنها لم تنقل من فعل فيلزم قطعها وإنما هي كهمزة ابن حكمها بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بديع.

---

(1) قد خالفه النحاة في هذا وقالوا: الباء من اضرب كانت ساكنة.
فاحتاجت في اللفظ بها إلى ألف الوصل فلما تحركت لأنها صارت معربة وجب أن تسقط ألف الوصل.. ولكن أبا إسحق رأى أن هذه المخالفة مردودة، قال يجب على مذهبهم أن يقولوا رب فاعلم أو ضب فاعلم أو ضرب فاعلم والقول عندي في هذا غير ما قالوه جميعاً أعني إذا سميت رجلاً بـ«أب» فأقول هذا أب فاقطع ألف الوصل على ما أجمعوا عليه إذا سمي رجلاً بـ«اضرب» قالوا كلهم» هذا اضرب قد جاء «وقالوا قطعنا الألف لأنا نقلناه من باب الأفعال إلى باب الأسماء فقطعنا ألفه، فكذلك فعلت أنا في أب لأني نقلته من باب اللفظ بحرف إلى باب التسمية، وليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف الوصل...

الزجاج 120